وبأن في قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسمى
فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن ما بعده خبر عما قبله وليس
بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بأمر خارج عنه كما تقدم
وتتفاوت رتبه أي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح
في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت
ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان
كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا في
ذلك ما اطلق عليه بعض الأئمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم
بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكمحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي وكابراهيم
النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله
بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى وكحماد بن سلمة عن ثابت عن انس
ودونها في المرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء
بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط
الا ان المرتبة الاولى فيهم من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم
على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة
وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسنا كمحمد بن اسحاق عن عاصم
بن عمر عن جابر وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه المراتب
ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة انها اصح الاسانيد
والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما اطلق
الأئمة عليه ذلك ارجحيته على ما لم يطلقوه ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق

الشيخان

الشيخان على تخريجه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة
الى ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم
في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح
الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما
ما نقل عن ابي علي النيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء اصح من
كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انما نفى وجود كتاب
اصح من كتاب مسلم اذ المنفي انما هو ما تقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة في كتاب
شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة
وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك
فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح احد
منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو افصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود
فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم
واشد وشرطه فيها اقوى واسد واما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه
ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة
والزم البخاري بانه يحتاج ان لا يقبل العنعنة اصلا وما الزمه به ليس
بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال ان
لا يكون له سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمسألة
مفروضة في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان
الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم
من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من
شيوخه الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما